وثيقة عامة رقم : NVM
رقم الوثيقة: ASA 23/005/2004
OU يوليو/تموز OMMQ

كمبوديا: نشطاء حزب معارض يتعرضون للتهديد

(نيويورك ولندن، OU يوليو/تموز OMMQ)- قالت منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية اليوم إن رئيس الوزراء الكمبودي هون سن يحاول إسكات معارضيه السياسيين باتهامهم بإنشاء قوة تمرد غير شرعية. وعقب إطلاق هذه المزاعم، لجأ أعضاء في حزب "سام رينسي" المعارض والعديد من الأشخاص الآخرين إلى التواري عن الأنظار.

وقد ظهرت مزاعم هون سن للعلن أول مرة في NU يوليو/تموز، بعد مرور ثلاثة أيام فقط على موافقة البرلمان على حكومة ائتلافية جديدة. ومنذ ذلك الحين أخذ المناخ السياسي في كمبوديا بالتدهور.

واتهم هون سن أعضاء في اللجنة رقم NQ لحزب "سام رينسي" بإنشاء قوة مسلحة مقاتلة. ولم يحاول الحزب إخفاء وجود اللجنة رقم NQ، وهي هيئة مؤلفة من نشطاء في حزب سام رينسي تتولى مراقبة شؤون الدفاع الوطني والمحاربين القدامى والتسريح من الخدمة العسكرية والأمن العام. إن اللجنة التي يرئسها عضو البرلمان تشيام تشاني من حزب "سام رينسي" مشكَّلة على غرار "وزارات الظل" التي تشكلها أحزاب المعارضة في شتى أنحاء العالم لمراقبة أداء وزارات الحكومة القائمة.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "في محاولة صارخة لاستئصال شأفة المعارضة السياسية، يجري اتهام المعارضين للحزب الحاكم بالتآمر لاستخدام القوة بهدف الإطاحة بالحكومة. كما أن التهديدات وعمليات الترهيب من قبل زعماء سياسيين كبار تمثل تحدياً خطيراً لحقوق الشعب في حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات."

بيد أن الدليل الوحيد الذي قُدم حتى الآن على وجود مؤامرة عسكرية ضد الحكومة الجديدة هو مجموعة من الاعترافات المفترضة لمتآمرين مزعومين من المستويات الدنيا، تم بثها عبر وسائل الإعلام التابعة للدولة. وقد ذكرت مصادر موثوق بها أن الاعترافات أنتُزعت عن طريق الوعود بالحصول على أموال ووظائف، وبالتهديد بالاعتقال والسجن.

وقال سام زريقي، نائب مدير قسم آسيا في منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "إن الحصول على اعترافات بالقوة أو بالإغراء ما أنفك يشكل سمة من سمات السياسة والنظام القضائي في كمبوديا منذ زمن بعيد. كما أن اتهام المعارضين السياسين بالتآمر للإطاحة بالحكومة عن طريق العنف، هو أسلوب بالٍ ما برح يُستخدم لترهيب المعارضة."
وهدد رئيس الوزراء هون سن بطلب إسقاط الحصانة البرلمانية عن تشيام تشاني تمهيداً لمقاضاته.كما اقترح عدم السماح لأعضاء البرلمان الذين ينـتمون إلى حزب "سام رينسي" والبالغ عددهم OQ عضواً، بإشغال مقاعدهم في المجلس الوطني عند عودتهم من الخارج. وكان الأعضاء الأربعة والعشرون جميعاً قد غادروا البلاد بهدف مقاطعة جلسة البرلمان المخصصة لمنح الثقة لحكومة الائتلاف الجديدة.

وتعرضت منظمات المجتمع المدني، وبضمنها نشطاء حقوق الإنسان ، للهجوم من جانب الحكومة الجديدة، الأمر الذي أثار مجدداً مخاوف من توسيع نطاق أهداف الحملة السياسية الراهنة لتشمل أشخاصاً آخرين يُنظر إليهم على أنهم معارضون للحكومة.

وقالت منظمة العفو الدولية "إن ثمة نمطاً مقلقاً من التهديدات المبطَّنة لمنتقدي الحكومة أو غيرهم ممن يمارسون حرية الكلام والاشتراك قي الجمعيات في كمبوديا. ومضت تقول: "بدلاً من خلق مناخ من الخوف وعدم الاستقرار، فإنه يتعين على الحكومة الجديدة أن تقوم بحماية حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها".

خلفيـة
في PM يونيو/حزيران توصل حزب الشعب الكمبودي الحاكم بزعامة رئيس الوزراء هون سن إلى اتفاق لتقاسم السلطة مع حزب "فونسينبك" الملكي الذي يرئسه الأمير نوردوم رانارید. جاء ذلك بعد نشوب أزمة سياسية أدت إلى جمود سياسي لمدة سنة في أعقاب انتخابات المجلس الوطني التي جرت في يوليو/تموز OMMP، والتي لم تسفر عن نتائج حاسمة، حيث فشل حزب هون سن في الفوز بأغلبية ثلثي المقاعد التي تؤهله لتشكيل حكومته الخاصة.

وفي NR يوليو/تموز وافق المجلس الوطني – ما عدا الأعضاء الأربعة والعشرين من حزب "سام رينسي" الذين قاطعوا الجلسة- على حكومة الائتلاف. وقد شك SMP? حزب سام رينسي وبعض المنظمات غير الحكومية بشرعية الحكومة الجديدة التي شُكلت أستناداً إلى تعديلات في الدستور اختلفت بشأنها الآراء.